العملات الصعبة الواجب رصدها لاستيراد هذه المحاصيل، ولمحاولته حل مشاكل التلوث البيئي، اضافة الى ان الدعوة لزيادة اعداد الثروة الحيوانية تعنى زيادة في الطلب على المواد العلفية. لكن يجب الاعتراف بان الاحتياجات الغذائية من الحبوب او من المواد العلفية تستحيل تلبيتها بالكامل من الارض الفلسطينية.

١٠-٥ وقد طرحت هاتان الخطتان تصورا اشمل - وربما ادق - لمعنى العودة الى الارض، فتفتح مجالات لزيادة فرص العمل المستديم عن طريق المزج والتنويع بين زراعات المحاصيل الحقلية من ناحية، وعن طريق توفير نفس المساحات السابقة لزراعة الخضار التصديرية او المحلية الاستهلاك، وعن طريق اعطاء فرصة اكبر للاربحية من العمل في مجال الثروة الحيوانية وزيادة فرص العمل في هذا المجال. ولعل برامج استصلاح الاراضي ذاتها ستوفر فرص العمل لاعداد من العاملين خلال فترة البرنامج نفسه.

١٠-٦ ويلاحظ من تحليل خطتي جنين والاغوار، ان منطقة جنين تضم اغلب المحاصيل البعلية ذات الاهمية الاستراتيجية (حوالي ٤٦٪) بينما تحتضن اراضي الاغوار غالبية المحاصيل المروية (حوالي ٥٥٪)، (ولا تدخل محاصيل القمح والشعير في هذه الحسابات). وهذا التحليل يوضح اولوية العمل في الاستصلاح والتطوير المحصولي لهاتين المنطقتين. (راجع جدول رقم ٢)

١٠-٧ وعند النظر الى اعادة ترتيب النمط في بعض المحاصيل الحقلية الاستراتيجية بالضفة الغربية بشكل عام. فيبين الجدول (رقم ٢) الاقتراحات الخاصة بذلك، حيث تقترح الخطة زيادة محصول البصل بنسبة ٤١٪، والحمص بنسبة ٢٥٪، والفول الناشف بنسبة ٩٨٪، والعدس بنسبة ١٢٪، والسمسم بنسبة ٩٢٪، وعباد الشمس بنسبة ٢١٧٪، والبيقيا بنسبة ١٢٠٪، والذرة الحمراء (السورجوم) بنسبة ٢٢٠٪، والبطاطا نسبة ٧٨٪.

كما تقترح الخطة زيادة المساحات المزروعة بمحصول الثوم، وادخال زراعة البندورة الصناعية، والنباتات العشبية والطبية بشكل تجاري. لكن الخطة تقترح التقليل من المساحات المخصصة لزراعة ذرة المكانس نظرا لبداية انخفاض الطلب عليها، وكذلك الكرسنة نظرا لقلة مردودها، وبالتالي الاستفادة من المساحات المتوفرة في محاصيل اعلى انتاجا واكثر احتمالية للربحية.